

السعودية تكرر رفضها التدخل وكندا تعوّل على الدبلوماسية



جددت السعودية رفضها الكامل للتدخل في شؤونها الداخلية وفي استقلالية القضاء في المملكة، وأكدت أن إمداداتها النفطية لدول العالم لا تخضع لأي اعتبارات سياسية، في تطمين لكندا بشأن إمدادات النفط، رغم الخلاف الدبلوماسي القائم بين البلدين. من جهته رفض رئيس الوزراء الكندي، بشكل غير مباشر، الاعتذار إلى المملكة، لكنه مد إليها غصن الزيتون.

ورد وزير العدل السعودي رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ وليد الصمعي، على تصريحات وزير الخارجية الكندي وسفارة بلاده لدى المملكة، بشأن ما أسمته نشاطات المجتمع المدني الذين تم إيقافهم في المملكة. وأكد الصمعي أن «المملكة ترفض رفضاً قاطعاً أي تدخل من أي طرف كان في شؤون بلادنا، لاسيما في القضاء الذي نشدد على استقلاله».

وأكد أن القضاء السعودي أعطى جميع المتهمين، بمن فيهم المتهمون في قضايا الإرهاب، جميع الضمانات التي تتطلبها إجراءات المحاكمة العادلة، ابتداء من محاكمة المتهم أمام محكمة مستقلة، وأمام قاضيه الطبيعي، وفي محاكمات علنية يكون للمتهم فيها الحق بتوكيل محام، وإعطاء المحامي الحق في حضور إجراءات التحقيق، والتقاضي، والاطلاع على كل المستندات والمحاضر الخاصة بالمتهم، مع تكفل وزارة العدل بتكاليف المحامين لمن

ليست لديهم الاستطاعة المادية.

وأوضح أن نظام القضاء في المملكة أعطى المتهم الحق في الاعتراض على الأحكام الصادرة عليه بالطرق المقررة للاعتراض، وكفّل النظام حقه في التعويض العادل عما أصابه من ضرر، إن حُكِمَ ببراءته، مبيناً أن المملكة ليس لديها ما تخفيه في قضايا الإرهاب، أو في غيرها من القضايا.

وكان وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، أكد أول أمس الأربعاء، أن من تزعم كندا أنهم نشطاء معتقلون وتطالب بالإفراج عنهم، اعتقلوا بسبب «موضوع لا يتعلق بحقوق الإنسان وإنما بأمور أمن الدولة»، وأوضح أنهم على اتصال بكيانات أجنبية.

من جهة أخرى، أكد وزير الطاقة السعودي، خالد بن عبدالعزيز الفالح، أن إمدادات بلاده النفطية لدول العالم لا تخضع لأي اعتبارات سياسية. ونقلت وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس) عنه قوله: «إن السياسة النفطية لحكومة المملكة تقضي بعدم تعريض الإمدادات النفطية التي توفرها المملكة لدول العالم لأي اعتبارات سياسية»، مؤكداً أن «هذه السياسة ثابتة ولا تتأثر بأي ظروف سياسية». وأوضح أن «الأزمة التي تمر بها العلاقات السعودية الكندية لن تؤثر، بأي حال من الأحوال، في علاقات شركة أرامكو السعودية مع عملائها في كندا».

من جانبه، رفض رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو، الاعتذار من السعودية، مشدداً على عزم بلاده الدفاع عن حقوق الإنسان في أنحاء العالم كافة، بعد ساعات على تهديد الرياض باتخاذ تدابير عقابية إضافية إذا لم تعتذر أوتوا، بيد أن ترودو بدا أنه يعرض غصن الزيتون.

وكان الجبير قال مساء الأربعاء، خلال مؤتمر صحفي في الرياض إن «كندا ارتكبت خطأ كبيراً، وعلى الخطأ أن يصحح، وتعلم كندا ما عليها القيام به». ورداً على سؤال لمعرفة ما إذا ينوي الاعتذار أجاب ترودو بطريقة غير مباشرة بالنفي. وقال ترودو «المحادثات الدبلوماسية ستستمر... لا نريد أن تكون لنا علاقات سيئة مع السعودية. إنها دولة ذات أهمية كبرى في العالم، وحرصت تقدماً في مجال حقوق الإنسان». وأضاف خلال مؤتمر صحفي في مونتريال في أول رد فعل علني على هذه الأزمة الدبلوماسية غير المسبوقة بين البلدين، «يتوقع الكنديون من حكومتنا أن تتكلم بوضوح، وصرامة، وتهذيب، عن ضرورة احترام حقوق الإنسان في كندا، وفي العالم، وهذا ما سنواصل القيام به». وقال ترودو إن «المباحثات مع السعودية مستمرة». وذكر أن وزيرة الخارجية الكندية كريستيا فريلانند تحدثت الثلاثاء، مع نظيرها السعودي.

وقال خبراء اقتصاديون إن الأزمة الكندية مع السعودية لها عواقب اقتصادية. وأشاروا إلى أن الأزمة تعرض للخطر الاتفاقات الثنائية، بما في ذلك عقد بقيمة 15 مليار دولار كندي (9,9 مليار يورو) لبيع عربات مصفحة خفيفة للرياض. ويعني إلغاء العقد خسارة آلاف الوظائف في كندا.

وتراجع سعر الدولار الكندي إلى أدنى مستوياته في أسبوعين أمام الدولار الأمريكي، فيما تراجعت أسعار النفط. وعبرت روسيا عن تأييدها للسعودية في الخلاف المتصاعد مع كندا، قائلة إنه من غير المقبول أن تلقي أوتوا محاضرة على المملكة عن حقوق الإنسان. في غضون ذلك، أبلغت السعودية مئات الأطباء تحت التمرين بمغادرة كندا خلال بضعة أسابيع، في خضم أزمة دبلوماسية بين البلدين، في خطوة قد تعرقل سير العمل في المستشفيات الكندية، وتنتهي برنامجاً يعود إلى 40 عاماً لتدريب الأخصائيين.

والسعودية هي أكبر بلد يأتي منه الأطباء المقيمون، أو الباحثون، أو المتدربون في مجال الطب من الأجانب في كندا، وكان من المنتظر أن تستأثر بنحو 95 في المئة من عدد الأطباء المقيمين في العام الدراسي المقبل. وذكرت رابطة كليات الطب الكندية أن كليات الطب في السعودية أسهمت في 2016 بنحو خمسة في المئة من الأطباء المتدربين في كندا أو 765 طبيباً.

وقالت جيليان هوارد المتحدثة باسم منظمة يونيفرسيتي هيلث نتورك التي تدير أربعة مستشفيات في كندا يعمل فيها

86 طبيباً «سنضطر إلى تغطية أي نقص في الجدول إما بمتدربينا وإما بأطبائنا». وأضافت «سيكون الأمر منهكاً لكن (سيتعين علينا القيام به)». (وكالات)

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024